



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الاغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

A

## لجنة المالية

الدورة الحادية والستون بعد المائة

روما، 16-20 مايو/أيار 2016

التقرير السنوي للجنة المراجعة المقدم إلى المدير العام عن سنة 2015

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد John Fitzsimon

المفتش العام بالوكالة

مكتب المفتش العام

رقم الهاتف: +39 06 5705 4884



يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على

موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

### موجز

- يسرّ المدير العام أن يقدّم للجنة المالية التقرير السنوي للجنة المراجعة لمنظمة الأغذية والزراعة عن عام 2015 الذي رُفِعَ إلى المدير العام، مع تعليقات المدير العام، كما تنصّ عليه اختصاصات لجنة المراجعة (MS 146 – App. C). وتتطلّب الاختصاصات بأن يُدعى رئيس اللجنة أو أي عضو آخر، كما تقرّره اللجنة، إلى تقديم التقرير السنوي إلى لجنة المالية.
- ويخلص التقرير إلى استنتاج إيجابي بشأن عمل مكتب المفتش العام وتنسيقه مع مهام الرقابة الأخرى؛ ويلخص مشورة اللجنة بشأن الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة استناداً إلى مداولاتها خلال السنة.
- وقد قبلت لجنة المراجعة توصيتين من تقريرها السنويين لعامي 2013 و2014 كما جرى تنفيذهما، وإجراءين آخرين يجري العمل فيهما. وترد توصيتان إضافيتان في تقرير عام 2015، تتصلان بتوفير مزيد من التدريب/التوجيه للموظفين بشأن مكافحة الغش، والسلوك الأخلاقي والمساءلة، وللمدراء بشأن التصرف في مكان العمل ومعالجة النزاعات الإدارية مع الموظفين؛ وتعميم سياسة المساءلة وإطار الرقابة الداخلية على جميع موظفي الفاو؛ وإجراء تقييم من الأعلى إلى الأسفل للمخاطر على نطاق المنظمة لاستكمال العمل المنجز سابقاً واعتماد النسخة الأولى من سجل المخاطر على نطاق المنظمة في الوقت الملائم؛ والعمل على استخلاص الدروس في حالات فرض عقوبات على الموردّين حتى تاريخه في إطار عمليات الرقابة؛ واستكمال الخطوات الداخلية التي ما زالت عالقة لإجراء التحديث للخطوط التوجيهية حول التحقيقات الإدارية الداخلية وملء الشواغر في مكتب المفتش العام على وجه السرعة. وتماشياً مع طلب لجنة المالية في دورتها السادسة والخمسين بعد المائة بتحديد مهل زمنية للتنفيذ خلال 12 شهراً، فقد حُدِّد المهل الزمنية لتوصيات جديدة بشهر ديسمبر/كانون الأول 2016.

### تعليقات المدير العام

- يعبّر المدير العام عن تقديره للمشورة التي وفرتها لجنة المراجعة، في التقرير السنوي وأثناء اجتماعاتها خلال العام، في مجالات اختصاصها. وتقرير الحالة الصادر عن الإدارة بشأن التوصيات المفتوحة للجنة المراجعة في تقريرها لعام 2014 يرد في الملحق 3. وفي ما يتعلق بالتوصيات الخاصة الواردة في التقرير السنوي لعام 2015، يتفق معها المدير العام وطلب إلى الإدارة وإلى مكتب المفتش العام إبلاء الانتباه الكامل لتنفيذها في الأشهر القادمة.

### التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- إن لجنة المالية مدعوة إلى أخذ العلم بالتقرير السنوي للجنة المراجعة للمنظمة لعام 2015.

### مسودة المشورة

- أخذت لجنة المالية علماً بالتقرير السنوي للجنة المراجعة في المنظمة لعام 2015؛
- أقرت بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة المراجعة في المنظمة في توفير ضمانات مستقلة ومشورة في مجالات ولايتها بموجب اختصاصاتها؛
- رحبت بالتقرير، الذي تضمن استنتاجات إيجابية بشأن عمل مكتب المفتش العام والمشورة ذات الصلة في ما يتعلق بنظام الفاو للرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة؛
- عبّرت عن رضاها حيال المشورة التي قدمتها لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة، في مجالات اختصاصاتها؛
- رحّبت بموافقة المدير العام على التوصيات المقدّمة في التقرير.

## أولاً - مقدمة

1- تقوم لجنة المراجعة في المنظمة، بصفتها جهازاً استشارياً من الخبراء، بتقديم يد العون إلى المدير العام لأداء مسؤولياته المتعلقة بالرقابة والحوكمة. كما تساعده على ضمان حصوله على ضمانات مستقلة وموضوعية حول فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق وتسدي المشورة بشأن نظام المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة. وهي تنجز ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، من خلال النظر في عمل مكتب المفتش العام، ووظائف الإشراف الأخرى التي تقوم بها المنظمة (التقييم والمراجعة الخارجية) وإجراءات الإدارة بشأن التوصيات المتعلقة بالمراجعة وتقارير التحقيق.

2- ويرد تشكيل اللجنة خلال عام 2015 في الملحق 1.

3- وطبقاً لاختصاصات اللجنة (الملحق 2)، على المدير العام أن يحيل نسخة من التقرير السنوي للجنة إلى لجنة المالية، مشفوعة بتعليقاته عليه، إن وُجدت.

4- ويوفّر هذا التقرير السنوي الثالث عشر للجنة لمحةً عامة عن مناقشات اللجنة وتوصياتها خلال عام 2015. وقد اجتمعت اللجنة ثلاث مرات عام 2015.

## ثانياً - عمل اللجنة

5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة في أبريل/نيسان، ويوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول 2015 في المقر الرئيسي للمنظمة، لمدة يومين في كل مرة. وتمت المحافظة على كامل أعضاء اللجنة طوال السنة، رغم أن الرئيسة، السيدة Dittmeier، قدّمت تاريخ إنهاء ولايتها لنهاية عام 2015 نظراً لالتزامات كبيرة ناشئة أخرى. وتمّ انتخاب السيدة Lesetedi في ديسمبر/كانون الأول 2015 لتخلفها في منصب الرئيس بدءاً من عام 2016.

6- وتسجّل اللجنة تقديرها لخدمات الأمانة الفعالة التي قدّمتها مكتب المفتش العام خلال السنة، دعماً للاجتماعات المقررة وبين الدورات.

7- ويسرّ اللجنة الإبلاغ عن التزام جيد متواصل مع المراجع الخارجي. كما أطلعت اللجنة على خطط المراجعة الخارجية، وما أحرز من تقدّم ونتائج في عملية المراجعة، شخصياً أو عن طريق تقارير، في الاجتماعين اللذين عقدتهما في أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول 2015.

8- ولل مساعدة في الإحاطة بهذا العمل، تلقت اللجنة تحديّات منتظمة بشأن التطورات التنظيمية ومنظور الإدارة من نائب المدير العام - مدير العمليات أو المناوب عنه، وأعضاء آخرين في الإدارة العليا، في كل اجتماع. لسوء الحظ، ونظراً لالتزامات أخرى وقت اجتماعات اللجنة، لم يكن المدير العام قادراً على لقاء اللجنة. غير أن اللجنة ما زالت ترغب في عقد هذا اللقاء، ولذا سوف تواصل متابعة هذه المسألة.

9- وقد أجرت اللجنة استعراضاً منتظماً لوظائفها وأنجزت تقييماً ذاتياً منتظماً خلال اجتماعها المنعقد في ديسمبر/كانون الأول 2015. وفي حين حدّدت بعض المجالات التي تستدعي مزيداً من الاهتمام من جانب اللجنة، خلصت إلى أنها نهضت بواجباتها وفقاً لاختصاصاتها الحالية. كما نظرت اللجنة في التوصيات الواردة في الاستعراض الأخير الذي أجراه مكتب المفتش العام لضمان جودة المراجعة الداخلية في أواخر عام 2015 في ما يتعلق باختصاصات اللجنة، وسوف تقدّم اقتراحات محدّدة عام 2016، بحيث تنظر فيها إدارة الفاو حيث تدعو الحاجة إلى تحسين أو تغيير، بما في ذلك بالنسبة إلى مشاركتها في توظيف المفتش العام، وتقييمه وأي إنهاء مقترح لولايته، وإلى توضيح دورها في دعم المدير العام ولجنة المالية في ما يخص المراجعة الخارجية للمنظمة.

### ثالثاً - الرسائل والاستنتاجات الرئيسية من عمل اللجنة عام 2015

10- يرد أدناه موجز الرسائل والاستنتاجات الرئيسية من عمل اللجنة عام 2015، كما يجري تفصيلها في أجزاء أخرى من هذا التقرير المنظم وفقاً لأربعة مجالات رئيسية واسعة محدّدة في اختصاصاتها:

- رحّبت اللجنة بوضع مكتب المفتش العام لسياسة تصعيد جديدة ترمي إلى زيادة الاهتمام الذي توليه الإدارة إلى توصيات المراجعة/الإجراءات المتفق عليها والتي لم تُنفذ منذ مدة طويلة، وتوصي بتنفيذها المبكر عام 2016.
- ومع الأخذ في الاعتبار نتائج المراجعة الداخلية والخارجية ونتائج التحقيق، توصي اللجنة أيضاً بأن تولي المنظمة الاعتبار لتوفير مزيد من التدريب/التوجيه للموظفين بشأن التخفيف من آثار الغش، وتحسين السلوك الأخلاقي والمساءلة، وللمدراء أيضاً بشأن التصرف بفعالية في مكان العمل ومعالجة النزاعات الإدارية مع الموظفين.
- وكانت اللجنة قد شجعت الإدارة على نشر سياسة المساءلة على نحو أوسع في المنظمة إثر إقرارها من جانب مجلس رصد البرامج المؤسسية. لكن اللجنة لم تستعرض بعد إطاراً مقترحاً للرقابة الداخلية، إنما توصي بأن يشكل استكمالها عام 2016 فرصةً لتعميم سياستي المساءلة والرقابة الداخلية على جميع موظفي الفاو.
- وتشدّد اللجنة على أهمية أن تستكمل إدارة الفاو تقييماً من الأعلى إلى الأسفل للمخاطر المؤسسية يأتي تكملتها للعمل الذي تمّ إنجازه سابقاً، وأن يتمّ اعتماد النسخة الأولى من سجل المخاطر المؤسسية في الوقت الملائم، لا سيما وأن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة تلاحظ وجود هذا السجل. وسوف يدعم هذا الأمر انتقال

مكتب المفتش العام للاستناد إلى التقييم المؤسسي للمخاطر كقاعدة لخطته في مجال المراجعة المستندة إلى المخاطر.

- وجرى العمل بالكامل بالخطوط التوجيهية لحصر الموردين لدى منظمة الأغذية والزراعة عام 2015. وتتوقع اللجنة أن يتم بلوغ عدد كبير من حالات حصر الموردين عام 2016، وتوصي بناءً عليه بأن يقوم كل من الإدارة ومكتب المفتش العام باستخلاص الدروس في إطار عمليات الرقابة. وقد يشكل نشر التقرير السنوي الصادر عن لجنة حصر الموردين وسيلةً فعالةً للتعريف بقراراتها وضمان الردع.
- وقد تمّ إعداد تحديث للخطوط التوجيهية بشأن التحقيقات الإدارية الداخلية، وسيجري بذلك إقفال التوصيات العالقة من الاستعراض الخارجي لعام 2013 لوظائف التحقيق في مكتب المفتش العام، غير أن عملية الاستعراض الداخلي قبل إصدارها ما زالت عالقة. وتبدي اللجنة قلقها من أن عدم صدور هذه الإجراءات يعرّض المنظمة إلى مخاطر إضافية، وتوصي بقوة بأن تستكمل الإدارة الخطوات التي لم تُنفذ بعد بأسرع ما يمكن.
- وما زالت توصية صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة بأن تعتمد منظمات الأمم المتحدة سياسة ترضى معالجة الإداءات ضد الرئيس التنفيذي عالقة. كذلك، تقوم اللجنة بتشجيع الفاو على اعتماد سياسة عام 2016، مع الإشارة إلى التوجيهات التي وضعتها شبكة التحقيق التابعة للأمم المتحدة. وتستند التوجيهات التي جرى وضعها حتى الآن على استجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة لتوصية وحدة التفتيش المشتركة.
- واستمرت الشواغر في مكتب المفتش العام طيلة عام 2015. وفي بعض الحالات، تبعت فترات التوظيف الممددة انسحاب بعض المرشحين المختارين، الأمر الذي فرض مزيداً من التأخير بما في ذلك إعادة الإعلان عن الوظائف. وفي ظلّ ترحيل الشواغر في الوظائف المهنية وتوقع مزيد من الشواغر في النصف الأول من عام 2016، توصي اللجنة بأن تحرص الإدارة على ملء الشواغر في مكتب المفتش العام على وجه السرعة. وسوف تواصل اللجنة رصد هذه المسألة عام 2016.
- وفي ما يتعلق بالتزامات التغطية الطبية ما بعد الخدمة في المنظمة، أشارت اللجنة إلى أن التمويل الكامل للالتزام يبقى مسألة مفتوحة، وأن الإدارة تتعاون بشكل منتظم مع لجنة المالية بشأن هذه المسألة. وفي حين تعبّر اللجنة عن رغبتها في أن يكون الحلّ على نطاق الأمم المتحدة، تحثّ المنظمة على مواصلة العمل في هذا الخصوص.

## رابعاً - سياسات المحاسبة والتقارير المالية

### ألف - تنفيذ الكشوفات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

11- خلال عام 2015، أولت اللجنة اهتماماً وثيقاً للتقدم الذي أحرزته المنظمة على صعيد الجدول الزمني للعمل على التنفيذ الفعال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال الكشوفات المالية لعام 2014. وتلقت اللجنة معلومات في كل من اجتماعاتها المنعقدة خلال العام عن هذا الشأن من مدير المالية والمسؤولين عن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومن المفتش العام، وفي اجتماعها الأول من العام، من المراجع الخارجي. وقد وفّرت اجتماعات اللجنة فرصة للمنظمة لإحراز تقدم منهجي على صعيد مشروع التنفيذ وحالة الإجراءات المتصلة بالمخاطر المحددة، والتوصيات من وظائف المراقبة. كما توفّرت للجنة فرصة استعراض مسودة الكشوفات المالية لعام 2015، ولم تكن بحاجة إلى تقديم أي اقتراحات جوهرية بشأنها. ورحّبت بالانتهاج منها في النصف الثاني من عام 2015، بوصفها كشوفات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع رأي قاطع لمراجع خارجي.

### ألف - وظائف الخزانة والاستثمار

12- وفي عام 2015، زادت اللجنة تركيزها على وظائف الخزانة والاستثمار، لاستكمال المراقبة الجارية التي توفرها لجنتنا الاستثمار الداخلي والخارجي. وقد عبّرت اللجنة عن رضاها عن العروض المقدّمة، إنما أشارت إلى أن بعض الوقت مرّ منذ إجراء أي مراجعة داخلية أو خارجية تفصيلية وشجّعت مكتب المفتش العام على تسريع توقيت استعراضه لمخاطر الخزانة ومراجعة وظيفة الاستثمار. وقد تمّت المباشرة بهذه الوظائف في أواخر عام 2015، وسوف يتم التبليغ عنها في أوائل عام 2016.

13- وأوصت اللجنة بأن تستعرض لجنة المالية تقاريرها عن الاستثمار، وبخاصة التقارير المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية، بحيث يظهر أداء الاستثمار التفصيلي، مع العلامات القياسية المتصلة به، بشكل واضح ومنفصل عن نتائج المحاسبة التي تتأثر بالتغييرات في معدلات الصرف. وإن شكل التقارير الحالية لا تبين على نحو كاف أداء الاستثمار الذي تحقّق.

## جيم - السلامة المالية للمنظمة

14- استعرضت اللجنة المعلومات المتصلة بجوانب متنوعة متصلة بالسلامة المالية للمنظمة، بما في ذلك حالة الإجراءات الخاصة بتمويل التزامات المنظمة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وكما أشارت اللجنة في تقريرها لعام 2014، يبقى التمويل الكامل للالتزام مسألة مفتوحة إنما تتشاور الإدارة على نحو منتظم مع لجنة المالية في هذه المسألة. وإذ تعبر عن رغبتها في أن يكون الحل على نطاق الأمم المتحدة، فإن اللجنة تحت المنظمة على مواصلة العمل في هذا الخصوص.

## خامساً - الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

### ألف - توصيات المراجعة الداخلية

15- عبرت اللجنة عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة للتشديد على المسألة من أجل تنفيذ توصيات المراجعة المتفق عليها بشأن الإجراءات في الوقت الملائم لإدارة المخاطر والفرص في المنظمة على نحو أفضل. وفي ما يتعلق بتوصيات المراجعة الداخلية التي يقدمها مكتب المفتش العام، وفي حين ما زالت تظهر بعض الاختلافات من سنة إلى أخرى في معدلات التنفيذ الإجمالية، تشير اللجنة إلى أن الإدارة حققت تقدماً تجميعياً بلغ بحلول نهاية عام 2015 نسبة 91 في المائة كنتيجة تنفيذ التوصيات العالقة منذ أكثر من سنتين (مقارنة لغاية التنفيذ التي حُدِّت بنسبة 93 في المائة). وحافظت الفاو على هذه الغاية في فترة السنتين 2016-2017.

16- ونظرت اللجنة أيضاً في نهج مكتب المفتش العام إزاء صياغة التوصيات، ووضع ورصد غايات التنفيذ. وبناءً على مشورة اللجنة، قام مكتب المفتش العام بتكليف عملياته عام 2015 بحيث جرى استبدال التوصيات الواردة في تقاريره عند الإمكان بإجراءات متفق عليها، وهذا ما يعزز ملكية أكبر للخاضعين للمراجعة لإجراءات التنفيذ والمهل الزمنية لذلك. ويمكن أن ترد حالات اختلاف في تقارير المراجعة. بموازاة ذلك، شجعت اللجنة مكتب المفتش العام على تعزيز سياسته التصعيدية للتوصيات/الإجراءات المتفق عليها ولم تنفذ منذ وقت طويل، وصادقت على سياسة جديدة في مكتب المفتش العام (جرى إتمامها في نهاية عام 2015) تتطلب إطلاع الإدارة العليا بشكل أكبر على اقتراب موعد توصيات/إجراءات متفق عليها، أو انتقالها إلى حالة عدم التنفيذ منذ وقت طويل. وتستكمل هذه الخطوات تلك الخطوات التي نُفذها مكتب المفتش العام عام 2015 بما يتيح إجراء تحديث مباشر وفي الوقت الملائم لقاعدة بياناته بشأن التوصيات/الإجراءات من جانب الخاضعين للمراجعة قبل التقييم الذي يجريه بنفسه كل ستة أشهر. وتوصي اللجنة بأن يبادر كل من مكتب المفتش العام والإدارة إلى تنفيذ السياسة التصعيدية الجديدة بشأن التوصيات/الإجراءات المتفق عليها عام 2016.



17- وفي الوقت ذاته، بعض التوصيات العالقة منذ وقت طويل والمتصلة بالمخاطر العالية، والتي تؤكد أنها ما زالت ذات الصلة، لم تتقدم بالسرعة اللازمة نظراً إلى طبيعة المخاطر التي تخفف من أثرها. وتشجع اللجنة الإدارة على معالجة هذه التوصيات وإقبالها بأسرع مما يمكن، وبصورة عامة على مواصلة الجهود من أجل تقليص الوقت لإغلاق توصيات المراجعة الداخلية.

18- ومن بين المجالات الهامة التي ما زالت فيها توصيات سابقة عالقة، والتي يرد وصف إضافي لها في التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2015، مع معلومات عن الحالة توفرها إدارة الفاو، هي:

- تنفيذ إطار لإدارة استمرار الأعمال على نطاق المنظمة؛
- تعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات؛
- وضع ممارسات رصد أقوى في المقر الرئيسي للعمليات في المكاتب الميدانية.
- تعزيز الرصد لمتطلبات البنية التحتية والإجراءات في ما يتعلق بالاستجابة إلى معايير السلامة.

#### باء - توصيات المراجعة الخارجية

19- في عام 2015، بدأت اللجنة إجراء استعراض أكثر منهجية لرسائل الإدارة بشأن المراجعة الخارجية. وطلبت إلى الإدارة أن توفر معلومات أكثر تكاملاً بشأن توصيات المراجعة الخارجية واستجابات الإدارة ذات الصلة بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد. ومع الإشارة إلى أن لجنة المالية تقدّمت بطلب مماثل، طلبت اللجنة إلى مكتب المفتش العام أن يتبادل معها أي تقارير حالة في المستقبل بدءاً من استجابات الإدارة للتقرير المطول لعام 2014، والتي ينبغي إعدادها لرفعها إلى اجتماع لجنة المالية الذي سوف ينعقد في مايو/أيار 2016.

#### جيم - سياسات المساءلة والرقابة الداخلية

20- رحّبت اللجنة بالتزامات الإدارة بإدراج سياسات المساءلة والرقابة الداخلية في فترة السنتين 2014-2015، بدءاً باعتماد سياسة للمساءلة في نهاية عام 2014، على أن يتبعها إطار للرقابة الداخلية. ورحّبت اللجنة أيضاً بإجراءات مكتب المفتش العام عام 2015 للبدء بمواءمة معايير المتصلة بنطاق المراجعة مع المجالات الخمسة من الأداء المؤسسي، كما هو محدد في سياسة المساءلة الجديدة. كما أن رفع التقارير من جانب مكتب المفتش العام باستخدام هذه الهيكلية من شأنه أن يعزّز السياسة الجديدة.

21- وقد شجعت اللجنة الإدارة على نشر سياسة المساءلة على نطاق أوسع داخل المنظمة عقب إقرارها من جانب مجلس رصد البرامج المؤسسية. ولم تستعرض اللجنة بعد إطاراً مقترحاً للرقابة الداخلية، إنما توصي بأن يشكل استكمالها عام 2016 فرصة لتعميم سياسات المساءلة والرقابة الداخلية على كل الموظفين في الفاو.

22- ومع الأخذ في الاعتبار نتائج المراجعة الخارجية ونتائج التحقيق، توصي اللجنة أيضاً بأن تولي المنظمة الاعتبار لتوفير مزيد من التدريب/التوجيه على مكافحة الغش، وعلى السلوك الأخلاقي والمساءلة، وللمدراء على التصرف في مكان العمل ومعالجة النزاعات الإدارية مع الموظفين.

### دال - التركيز على النتائج

23- إقراراً منها بكونها جهود في الأجل الطويل، أعادت اللجنة التأكيد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي بالكامل على الإدارة المستندة إلى النتائج، وإدارة المخاطر المؤسسية، ونظام إدارة تقييم الأداء، بحيث يتم الحصول على المنافع المتوقعة من نهج أكثر تركيزاً على النتائج إزاء الإدارة والمساءلة، والمحافظة عليها. ورحبت بالإجراءات الإضافية التي عرضتها الإدارة في اجتماعاتها المنعقدة عام 2015، وبالاستنتاجات الإيجابية التي خلص إليها استعراض مكتب المفتش العام للتنفيذ الأولي للإطار الاستراتيجي الجديد، وأقرت المجالات المحددة للتركيز عليها.

### هاء - إدارة المخاطر المؤسسية

24- تشجع اللجنة على اعتماد إدارة المخاطر المؤسسية على نحو أكبر في المنظمة، لا سيما أنها عند مستوى منخفض من النضج، رغم العمل الجيد الذي أنجزه مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد في نهاية عام 2015 بالنسبة إلى وضع نظرة مؤسسية للمخاطر كما تلاحظها سياسة إدارة المخاطر المؤسسية. وتشدد اللجنة على أهمية أن تنجز إدارة الفاو تقييماً من الأعلى إلى الأسفل لسجل المخاطر المؤسسية الذي تلحظه سياسة إدارة المخاطر المؤسسية للفاو. وهذا الأمر سوف يدعم انتقال مكتب المفتش العام إلى الاعتماد على التقييم المؤسسي للمخاطر كقاعدة لتخطيط المراجعة المستندة إلى المخاطر.

## سادساً - سياسات وإجراءات المنظمة لمكافحة ممارسات الغش والفساد والتآمر

### ألف - حصر الموردين

25- يسرّ اللجنة الإحاطة علماً بأنه بدأ العمل بالكامل بالخطوط التوجيهية لحصر الموردين لدى منظمة الأغذية والزراعة طيلة عام 2015، وذلك بتعيين لجنة ناشطة لحصر الموردين وأمين لها. وعرض مكتب المفتش العام للحالات الأولى التي سوف تستعرضها لجنة حصر الموردين، إثر استكمال التحقيقات، واستجابت إليها لجنة حصر الموردين تماشياً مع الخطوط التوجيهية. وهذا التقدم يضع الفاو في موقع قوي للاستجابة بشكل فعال إلى التطورات التي يجري تعزيزها بشأن تبادل المعلومات على نطاق الأمم المتحدة حول أطراف ثالثة تبين أنها شاركت في ممارسات غش أو ممارسات فساد أخرى. وتتوقع اللجنة بلوغ عدد كبير من حالات حصر الموردين عام 2016، وتوصي بناءً عليه بأن يقوم كل من الإدارة ومكتب المفتش العام باستخلاص الدروس في إطار عمليات الرقابة. وقد يشكل نشر التقرير السنوي للجنة حصر الموردين وسيلة فعالة لتعميم قراراتها وضمان الردع.

## باء - تحديث سياسة المنظمة بشأن مكافحة الغش

26- رحّبت اللجنة بالتحديث الذي أُجري عام 2015 لسياسة المنظمة بشأن الغش وإساءة استخدام موارد المنظمة، والتي وفّرت المشورة لها في السنة السابقة. وتسمح التغييرات بتحديث السياسة بحيث تتماشى مع التطورات الجارية في إطار النزاهة في المنظمة منذ مراجعة السياسة للمرة الأخيرة عام 2004، وأفضت إلى اعتماد تعريفات متسقة للاحتيال وغيرها من الممارسات الفاسدة من جانب الموظفين وأطراف ثالثة، باستخدام التعريفات الشائعة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى.

## جيم - حماية المبلّغين عن المخالفات

27- يسرّ اللجنة أن تحيط علماً بأنه خلال عام 2015، كانت الإجراءات التي اتخذتها المنظمة في إطار سياسة حماية المبلّغين عن المخالفات فعالة. وتعتبر اللجنة أن الثقة بأنه سيتمّ معالجة الادعاءات على نحو ملائم، وحماية مقدمي الشكاوى من أي أعمال تأرية تشكّل عنصراً أساسياً في السياسة لتكون مفيدة. وما زالت أغلبية الادعاءات عن سوء التصرف التي يتلقاها مكتب المفتش العام ترد من موظفي المنظمة، وفي حالات قليلة جداً (ثلاث حالات عام 2015) حيث أعرب مقدمو الشكاوى عن قلقهم إزاء أعمال تأرية، استجابت المنظمة لهذا القلق على نحو ملائم وسريع.

## دال - برنامج الصومال

28- أحاط مكتب المفتش العام اللجنة علماً بنتائج عمله في عام 2015 لدعم برنامج المنظمة في الصومال. وأشارت اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام استمر في تخصيص بشكل تام ما يوازي محقق واحد لاستعراض الادعاءات ومؤشرات تشغيلية عن تحويل محتمل لمدخلات أو أموال زراعية. وكما أشارت إليه اللجنة في تقاريرها السنوية الأخيرة، قد توجد في بعض مناطق من الصومال حدود مدى الفعالية في إدارة المخاطر وبالتالي، مدى فعالية التحقيقات والمراجعات في دعم الإدارة للتخفيف من آثار المخاطر. وتعبّر اللجنة مجدداً عن تقديرها قيام الإدارة بوضع قبول المخاطر قيد المراجعة المستمرة، وتواصل إطلاع الجهات المانحة بانتظام على التطورات في هذه المسألة.

## سابعاً - فعالية وظائف مكتب المفتش العام

29- يتمثل جزء هام من ولاية اللجنة في توفير ضمانات مستقلة وموضوعية حول وظائف المراجعة الداخلية، والتفتيش والتحقيق. واستناداً إلى المعلومات التي وفّرها مكتب المفتش العام، ومتابعة نتائج عمليات التقييم الخارجي الماضية لجودة وظيفتي المراجعة والتحقيق، والنتائج الإيجابية لاستعراض التقييم الداخلي الأخير الذي أجراه مكتب المفتش العام لوظيفة المراجعة الداخلية، والإحاطة التي قدمتها إدارة المنظمة والمراجع الخارجي، ترى اللجنة أن مكتب المفتش العام يقدّم خدماته بصورة مناسبة وفعالة، بما في ذلك تنفيذ عملية لاستمرار التحسين.

## ألف - ضمان المراجعة بالاستناد إلى المخاطر

30- كانت اللجنة قد قيّمت منهجية مكتب المفتش العام في التخطيط بالاستناد إلى المخاطر في استعراضها عام 2014 لخطة المراجعة القائمة على المخاطر لفترة السنتين 2014-2015. ويساعد النهج القائم على المخاطر في الحرص على أن تركز ضمانات مكتب المفتش العام ومشورته على مجالات هامة في المنظمة، على أساس منهجي، وترى اللجنة أن ذلك مُثبّت في المواضيع التي رفع مكتب المفتش العام تقارير عنها خلال العام. وأشارت اللجنة إلى أنه بحلول نهاية عام 2015، حقق المكتب جزءاً كبيراً من تغطيته المقررة للمراجعة لفترة السنتين، كما يشير إليه تقرير المراجعة السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2015، رغم الشواغر في مناصب المراجعين خلال العام وترحيل بعض التقارير إلى عام 2016. وعيّرت اللجنة عن تقديرها لجهود التعاون بين مكتب المفتش العام وجهاز المراجعة الخارجية والتقييم عام 2015 من أجل تشجيع التآزر والتغطية الفعالة من حيث الكلفة للضمانات.

## باء - وظائف التحقيق

31- رحّبت اللجنة باستكمال تحديث سياسة مكافحة الغش في المنظمة في أوائل عام 2015 وإدراج مكتب المفتش العام لاقتراحات اللجنة في ما يتعلق بتحديث الخطوط التوجيهية بشأن التحقيقات الإدارية الداخلية. وبموجب اعتماد الخطوط التوجيهية المحدثة، سوف تقلل التوصيات العالقة منذ الاستعراض الخارجي الذي أجره مكتب المفتش العام عام 2013 لوظائف التحقيق. ولم تصدر الخطوط التوجيهية بعد سيما أن عملية الاستعراض الداخلي قبل صدورها ما زالت عالقة. وتبدي اللجنة قلقها من أن عدم صدور الإجراءات يعرّض المنظمة لمخاطر إضافية. لذا، يوصى بقوة بأن تولي الإدارة الأولوية لإنجاز الاستعراضات الداخلية الضرورية وإصدار التحديث بأسرع ما يمكن. كذلك، تثمن اللجنة الجهود التي بذلتها وحدة التفتيش عام 2015 لإدارة الحالات المحالة إليها، وتلبية الحاجة إلى مدخلات سياساتية على الرغم من شواغر في مناصب المحققين.

32- ويتضمن التحديث المقترح للخطوط التوجيهية نصاً إضافياً أوصت به اللجنة لمعالجة الإدعاءات المقدمة ضدّ موظفي مكتب المفتش العام أو ضدّ المفتش العام. وكانت وحدة التفتيش المشتركة قد أوصت أيضاً منذ بضع سنوات بأن تضع منظمات الأمم المتحدة سياسة لمعالجة الإدعاءات ضدّ الرئيس التنفيذي. ويمكن وضع هذه السياسة بالطريقة الفضلى بعناية حين لا تكون هناك حاجة مباشرة لتنفيذ هكذا سياسة. وتعمل شبكة التحقيق لمنظمات الأمم المتحدة على وضع توجيهات بهذا الخصوص، بالاستناد إلى استجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة إلى توصية وحدة التفتيش المشتركة. وتأمل اللجنة بأن تصبح هذه التوجيهات متاحة عام 2016، وتشجّع الفاو على وضع سياسة بعد ذلك لاعتمادها من جانب الأجهزة الرئاسية.

### جيم - الكشف عن تقارير مكتب المفتش العام

33- في أبريل/ نيسان 2011، وافق مجلس المنظمة على سياسة الكشف عن تقارير مكتب المفتش العام التي تمكّن الممثلين الدائمين أو من ينوب عنهم، من الاطلاع في موقع المكتب على تقارير المراجعة الداخلية وتقارير الدروس المستفادة من التحقيقات. وجرى تمديد السياسة لعام 2013 بحيث توفر إمكانية الاطلاع على التقارير عبر توصيل آمن على الإنترنت، وقد كان هذا الأسلوب المطلوب في جميع الحالات منذ ذلك الحين. ورحبت اللجنة بالتنفيذ السلس للسياسة من قبل مكتب المفتش العام، حيث تمت تلبية جميع الطلبات وفقاً لما نصت عليه السياسة ضمن الفترات الزمنية الملحوظة. ولم تبرز أي حالة عام 2015 لتقارير حُجبت كما ظهرت حالة واحدة فقط لتقرير جرى تنقيحيه، لإزالة معلومات سرية منه بشأن طرف ثالث. وعبرت اللجنة عن رضاها عن أسباب التنقيح التي قدمها المفتش العام.

### دال - التوظيف والميزانية في مكتب المفتش العام

34- أشارت اللجنة إلى أن مكتب المفتش العام كان استباقياً في إدارة ميزانيته، من خلال استخدام الاستشارات لملاء الشواغر وتوفير مزيد من الخبرة الفنية، بهدف ضمان تغطية المراجعة وتلبية متطلبات حالات التحقيق رغم الشواغر في مناصب الموظفين. وأنهى مكتب المفتش العام السنة بفائض طفيف متوقع ولم تُرفع أي شواغل متصلة بالميزانية إلى انتباه اللجنة خلال العام.

35- وفي نهاية عام 2015، كان في مكتب المفتش العام منصبان شاغران لمراجعين (منصب من الفئة الفنية ف-4 ومنصب من الفئة الفنية ف-3) في الوظائف القائمة في الإقليم، ومنصبان شاغران لمراجعين (منصب من الفئة الفنية ف-3 والفئة ومنصب من الفئة الفنية ف-2) في المقر الرئيسي؛ ومنصبان لمحققين اثنين من الفئة الفنية ف-3. وجرى ملء منصبتين من هذه المناصب وباشر الموظفون عملهم في بداية عام 2016. وكان يتم التوظيف في ثلاثة مناصب أخرى. وأمّا المنصب الآخر (المحقق) فكان يجري ملؤه على أساس نقل في الأجل الطويل بما كان يساهم في التنقل الداخلي في المنظمة، وقام مكتب المفتش العام بإطلاع اللجنة على أنه سوف يسعى للتوظيف في هذا المنصب في وقت لاحق من عام 2016 بعد استعراض إضافي للوصف الوظيفي. وفي بعض الحالات، تبعت فترات التوظيف الممددة انسحاب المرشحين المختارين للوظائف، ما استوجب مزيداً من التأخير بما في ذلك إعادة الإعلان عن الشواغر. وفي ظل ترحيل الشواغر في الوظائف المهنية والضرورة الملحة لملاء شواغر إضافية في وظائف المراجعة والدعم التنفيذي في النصف الأول من عام 2016، أوصت اللجنة بأن تحرص الإدارة على ملء الشواغر في مكتب المفتش العام على وجه السرعة. وسوف تواصل اللجنة رصد هذه المسألة عام 2016.

### ثامناً - حالة توصيات السنة السابقة

36- استعرضت اللجنة حالة تنفيذ التوصيات الأربع المفتوحة التي وردت في تقريرها السنوي السابق، مع الأخذ في الاعتبار التحديثات الإضافية التي وفّرها كلّ من الإدارة ومكتب المفتش العام للجنة. وكما يشير إليه الملحق 3، تعتبر اللجنة أنه جرى تنفيذ توصيتين نظراً إلى أن الإجراءات تحصل الآن، وأن التوصيات الأخرى قيد التنفيذ، وهذا أمر سوف تواصل اللجنة رصده خلال عام 2016.

### تاسعاً - شكر وتقدير

37- تشيد اللجنة بالتعاون الجيد والمساعدة المقدمة من الإدارة، ومن المفتش العام وموظفيه، وغيرهم من موظفي منظمة الأغذية والزراعة والمراجع الخارجي الذي قدّم معلومات خلال اجتماعاتها التي عُقدت خلال عام 2015.

## الملحق 1

### تشكيل اللجنة

(1) بناءً على توصية صادرة عن المراجع الخارجي السابق ووفقاً لالتزام المنظمة أمام الدورة المائة للجنة المالية، أنشأ المدير العام لجنة المراجعة في المنظمة في أبريل/نيسان 2003. ومنذ إنشاء اللجنة وحتى نهاية العام 2007، ضمت اللجنة في صفوفها مزيجاً من الأعضاء الداخليين والخارجيين. وفي يناير/كانون الثاني 2008، باتت عضوية اللجنة تقتصر فقط على الأعضاء الخارجيين. ويرد تشكيل اللجنة واختصاصاتها في المرفق جيم من القسم 146 لدليل التعليمات الإدارية.

(2) ووفقاً لخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (2009-2011) التي اعتمدها المؤتمر في دورته (الاستثنائية) الخامسة والثلاثين، فإن "لجنة المراجعة (أ) سيعينها المدير العام وستكون مؤلفة من أعضاء جميعهم من الخارج ووافق عليهم المجلس بناءً على توصية المدير العام ولجنة المالية" (خطة العمل الفورية 2-92). وقد تم أول تعيين بموجب هذا النظام في العام 2010 كما أن التحديث الذي أُجري في عام 2013 لاختصاصات اللجنة يعكس هذا الأمر.

(3) وكان تشكيل اللجنة لعام 2015 على النحو التالي:

الأعضاء:

السيدة C. Andreasen (الرئيسة)

السيدة L. Lesetedi

السيد J. M. Portal

السيدة E. Quinones

السيد V. Liengsiriwat

المفتش العام

الأمين (بحكم منصبه)

## الملحق 2

المرفق جيملجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعةالاختصاصات

## أولاً - الغرض

1- تعمل لجنة المراجعة كفريق استشاري مكوّن من خبراء لمساعدة المدير العام في تدابير الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، ورفع التقارير المالية والمراجعة الداخلية، ومهام التفتيش والتحقيق على مستوى الفاو. وتقدّم لجنة المراجعة مشورتها بشأن هذه القضايا مع مراعاة اللوائح والقواعد المالية فضلاً عن السياسات والإجراءات المطبقة على المنظمة وبيئتها عملها.

2- تقدم لجنة المراجعة معلومات إلى الأجهزة الرئاسية في تلك المجالات من خلال تقاريرها السنوية التي تتيحها، ويقوم الرئيس أو أي عضو آخر يتمّ تعيينه بتقديم هذا التقرير مباشرة إلى لجنة المالية.

3- وفي ما يتعلق بالمراجعة الداخلية وبالتفتيش والتحقيق، تعمل اللجنة بصفة استشارية لدى مكتب المفتش العام. وبموجب ذلك، تساعد المفتش العام في كل ما يتعلق بالجودة المتواصلة لأداء المكتب.

## ثانياً - المسؤوليات

4- تقوم اللجنة بالاستعراض وتقديم المشورة إلى المدير العام بشأن:

• السياسات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على قضايا المحاسبة والتقارير المالية والرقابة المالية للمنظمة بما يشمل الاعتبارات التالية:

- الكشوف المالية للمنظمة ونتائج عمليات المراجعة الخارجية للكشوف المالية بحسب ما هي موثقة في رأي المراجع وفي رسائل المراجع الخارجي إلى الإدارة؛
- الترتيبات الخاصة بالمراجع الخارجي للمنظمة وتطبيقها؛
- سياسات المنظمة في مجال المحاسبة والإدارة المالية وحالة مشاريع التحسين التي تتعلق بالأنظمة المالية ورفع التقارير المالية.



- الرقابة الداخلية للمنظمة واستراتيجية إدارة المخاطر وإطار العمل والعمليات في ضوء المخاطر الهامة التي تواجهها المنظمة، بما يشمل مراعاة النقاط التالية:
  - مشاريع تحسين المنظمة التي تتعلق بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛
  - نتائج تغطية المراجعة الداخلية والخارجية للمنظمة وحالة التوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.
- سياسات المنظمة لمكافحة ممارسات الغش والفساد والتآمر لدى موظفيها والأطراف الخارجية بما في ذلك الاستخدام غير المناسب لموارد المنظمة والتدابير التي تتيح للموظفين والأطراف الخارجية بأن يعبروا عن مخاوفهم، في إطار سري، من أي ممارسات خاطئة في الإدارة وفي إجراء العمليات.
- فعالية وكفاءة مهام المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق لمكتب المفتش العام والالتزام بميثاق مكتب المفتش العام، والخطوط التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات الإدارية الداخلية والمعايير الدولية للمراجعة والتحقيق الداخليين بما في ذلك الاعتبارات التالية:
  - الدور المستقل للمفتش العام ومكتبه؛
  - كفاية الموارد المتاحة لمكتب المفتش العام كي يلبي احتياجات المنظمة؛
  - آليات مكتب المفتش العام لضمان الجودة ونتائج استعراضات ضمان الجودة الداخلية والخارجية؛
  - ملاءمة التغطية المرتقبة والحالية للمراجعة الداخلية مع المراعاة الواجبة لتغطية المراجعة الخارجية، من أجل ضمان تأكيد مكتب المفتش العام على المجالات عالية المخاطر؛
  - تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المفتش العام وحالة تنفيذ التوصيات من قبل المنظمة؛
  - نتائج التحقيق التي تتعلق بالحالات المفترضة أو الفعلية لسوء الإدارة والمخالفات والغش وحالة الإجراءات التي تتخذها المنظمة بشأن هذه النتائج؛
  - التقارير الربع سنوية والسنوية لمكتب المفتش العام.

5- تضع اللجنة خطة سنوية لضمان المعالجة الفعالة لمسؤوليات اللجنة وأهدافها المعلنة لتلك الفترة.

6- تقدم تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى المدير العام الذي يقوم بدوره بتزويد اللجنة المالية للمنظمة بنسخة منه، بالإضافة إلى أي تعليقات إضافية يرغب المدير العام في إبدائها بشأنه.

### ثالثاً - الصلاحيات

7- تتمتع لجنة المراجعة بالصلاحيات التالية:

- الحصول على كل المعلومات الضرورية والتشاور مباشرة مع المفتش العام وموظفيه؛

- الاطلاع على كل التقارير ووثائق العمل الصادرة عن مكتب المفتش العام؛
- التماس أية معلومات تحتاجها من أي موظف، ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون بشأن أي طلب تتقدم به اللجنة؛
- الحصول على المشورة الفنيّة المستقلة وضمان حضور أشخاص خارجيين من أصحاب التجارب والخبرات المفيدة إذا كان ذلك ضرورياً.

#### رابعاً - العضوية

- 8- تتألف اللجنة من خمسة أعضاء خارجيين ومن أمين بحكم منصبه. ويعيّن المدير العام كل الأعضاء والأمين.
- 9- تتم الموافقة على عضوية اللجنة من قبل المجلس بناءً على توصية المدير العام ولجنة المالية.
- 10- ويتم اختيار الأعضاء على أساس مؤهلاتهم كفنيين رفيعي المستوى في مجال المراجعة و/أو التحقيق. ولدى اختيارهم يجب مراعاة التمثيل الجنساني والجغرافي في اللجنة.
- 11- يُعتبر الأعضاء مستقلين عن أمانة المنظمة وعن المدير العام. ولا يتم تعيين الأعضاء السابقين لدى أمانة المنظمة في لجنة المراجعة ضمن فترة السنتين التي تعقب انتهاء تلك المسؤوليات.
- 12- يؤدي الأعضاء عملهم بصفتهم الشخصية ولا يجوز أن يمثلهم أعضاء مناوبون.
- 13- تنتخب اللجنة رئيسها من ضمن أعضائها.
- 14- يعمل الأعضاء لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أقصاها ثلاث سنوات إضافية بعد انتهاء مدة الولاية الأولى، وفقاً لما يرنّيه المدير العام. وتقسم مدة ولايات الأعضاء قدر المستطاع إلى مراحل بهدف تأمين الاستمرارية، ويكون التجديد رهن التقدير الإيجابي لمساهمة العضو المعين خلال مدة ولايته الأولى.

#### خامساً - الأمانة

- 15- يُعتبر أمين لجنة المراجعة المفتش العام بحكم منصبه وهو يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس حول الشؤون التي تتعلق بعمل لجنة المراجعة. أما مكتب المفتش العام فيوفرّ دعم الأمانة للموظفين.

## سادساً - الاجتماعات

- 16- يمكن أن تجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل في السنة وفقاً لما يترتب عليه رئيسها. وبمقدور الرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات إضافية إذا ما رأى ذلك مناسباً. ويتمتع المدير العام أو المفتش العام أو المراجع الخارجي بالحق في أن يطلب إلى رئيس اللجنة توجيه الدعوة لعقد اجتماعات إضافية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.
- 17- يتم إخطار أعضاء لجنة المراجعة بالاجتماعات عادةً قبل 10 أيام عمل على الأقل من انعقادها.
- 18- يوافق الرئيس على جدول أعمال مؤقت للاجتماعات ينبغي توزيعه إلى جانب الدعوات.
- 19- يتم إعداد الوثائق الداعمة من قبل الرئيس أو أمانة لجنة المراجعة بناءً على تعليمات الرئيس أو على مبادرة الأمين. ويمكن أيضاً تقديم الوثائق من قبل المراجع الخارجي أو، بموافقة الرئيس، عن طريق الإدارة أو اللجان الأخرى للمنظمة. وتستخدم الوثائق والمواد الإعلامية التي تُوزَع لتُنظَر فيها لجنة المراجعة فقط لهذه الغاية، وتُعامل على أنها سرية.
- 20- من المفترض أن يشارك الأعضاء الخمسة جميعاً في كل اجتماع للجنة، على أن الاجتماعات يمكن أن تنعقد بنصاب مؤلف من ثلاثة أعضاء. ولا يتمتع أمين الاجتماع بحق التصويت. وتُتخذ قرارات لجنة المراجعة عادة بالتوافق في الآراء، ولكن بحال تعذر ذلك فتُتخذ بغالبية أصوات الأعضاء الحاضرين الذين أدلوا بأصواتهم. وفي حال تعادل الأصوات، يكون للرئيس الصوت المرجح.
- 21- يجوز للرئيس أو لأعضاء آخرين المشاركة في اجتماع عبر الهاتف أو الفيديو وخلال ذلك الوقت يتم إحصاء عددهم بغية تحديد النصاب.
- 22- في حال لم يتمكن الرئيس من حضور اجتماع ما، ينتخب الأعضاء الآخرون رئيساً بالنيابة لذلك الاجتماع من بين الأعضاء الحاضرين.
- 23- يجوز للرئيس بأن يدعو مكتب المفتش العام أو أي موظف آخر من المنظمة أو المراجع الخارجي لحضور الاجتماعات.
- 24- يجوز للجنة المراجعة أن تقرر الاجتماع في جلسة مغلقة بين فترة وأخرى بحسب ما تقرره اللجنة أو في جلسات خاصة مع الأمين أو مع ممثلين عن الإدارة أو ممثل المراجع الخارجي.

25- يتم إعداد محضر بكل اجتماع تحفظه الأمانة. وتستعرض لجنة المراجعة مشروع المحضر بالمراسلة وتعتمد هذا المحضر رسمياً في اجتماعها التالي.

26- يتشارك المدير العام والديوان وموظفو مكتب المفتش العام مداوات لجنة المراجعة ومحاضر اجتماعاتها، ولكنها تُعتبر سرية ما لم يقرر الرئيس غير ذلك. وقد يوافق الرئيس على تشارك كامل المحاضر أو الأجزاء ذات الصلة منها مع كبار المدراء الآخرين في المنظمة أو قد يطلب من الأمانة أن تقدم موجزاً عن القرارات وذلك لغاية المتابعة من قبل كبار المدراء في المنظمة.

### سابعاً - تضارب المصالح

27- قبل تعيينهم، يقدم الأعضاء الجدد تصريحاً بتضارب المصالح. وحين ينشأ تضارب مصالح فعلي أو محتمل، يتم الإعلان عن المصلحة ما يؤدي إلى إعفاء العضو أو الأعضاء من المشاركة في المناقشة أو إلى منعهم من التصويت على المسألة. وفي هذه الحالة يستوجب تكوين نصاب من بقية الأعضاء للنظر في هذه المسألة.

### ثامناً - مسؤوليات والتزامات الأعضاء

28- يعمل الأعضاء بصفة مستقلة غير تنفيذية لدى أداء دورهم الاستشاري في لجنة المراجعة. وبالتالي لا يُعتبر الأعضاء مسؤولين شخصياً عن القرارات التي تتخذها لجنة المراجعة مجتمعةً.

29- ينال أعضاء لجنة المراجعة تعويضاً عن أي إجراءات تُتخذ ضدهم نتيجة للأنشطة التي يؤديونها أثناء عملهم في لجنة المراجعة، طالما أن هذه الأعمال قد أديت بنية حسنة.

### تاسعاً - رفع التقارير

30- ترفع اللجنة تقاريرها إلى المدير العام وتوجه كل التقارير إليه. وتعدّ لجنة المراجعة تقريراً سنوياً بشأن عملها للمدير العام فيُقدّم إلى لجنة المالية كل سنة مشفوعاً بأي تعليقات صادرة عن المدير العام. ويتضمن التقرير تقييماً ذاتياً سنوياً لعمل اللجنة. ويُدعى رئيس لجنة المراجعة، أو عضو آخر، حسبما تقرر اللجنة، إلى لجنة المالية لعرض التقرير السنوي للجنة.

### عاشراً - الأجور وتعويض التكاليف

31- لا يتقاضى الأعضاء أي أجر من المنظمة على أية أنشطة يقومون بها في إطار عضويتهم في لجنة المراجعة. وتقوم المنظمة بتعويض أية تكاليف تتعلق بالسفر والإقامة يتكبدها أعضاء اللجنة بالضرورة لدى مشاركتهم في اجتماعات اللجنة.

### حادي عشر - الاستعراض الدوري للاختصاصات

32- تستعرض اللجنة دورياً ملاءمة اختصاصاتها، مع اقتراح تغييرات على المدير العام للموافقة عليها حيثما كان ذلك مناسباً.

## الملحق 3

تعليقات الإدارة/مكتب المفتش العام	تصنيف الحالة <sup>1</sup>	الوحدة المسؤولة	الفقرة المرجعية في تقرير لجنة المراجعة في الفاو	التوصية
<p>إن برنامج عمل المراجعة لمكتب المفتش العام في عامي 2014 و2015 يولي عناية خاصة إلى تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد في المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار وضع الإجراءات المتعلقة بالوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وإدارة المخاطر على مستوى المنظمة وإدارة الأداء. وبصورة خاصة، أصدر مكتب المفتش العام تقريراً استشارياً بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد (AUD0315). إضافةً إلى ذلك، وفي عام 2015 تعاون مكتب المفتش العام مع مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد في وضع سجل للمخاطر المؤسسية لإدارة المخاطر في المنظمة (كنتيجة أولى لهذا التعاون، صدر مشروع سجل المخاطر المؤسسية في أغسطس/آب 2015)، وفي وضع إطار الرقابة الداخلية للمنظمة (قيد التنفيذ منذ نهاية عام 2015). ويلحظ برنامج عمل المراجعة لفترة السنتين 2016-2017 في مكتب المفتش العام مزيداً من العمل الجوهرية في هذا المجال في فترة السنتين المقبلة.</p>	تُفدّت	مكتب المفتش العام	الفقرة 19 من تقرير عام 2013	<p>1- إن مكتب المفتش العام وكجزء من برنامج عمله للمراجعة 2014 الذي يدعم التحول التنظيمي، يولي الاهتمام لتقديم مزيد من الضمانات والمشورة في السنة المقبلة عن كيفية تنفيذ [المبادرات الرئيسية التي أطلقت بموجب خطة العمل الفورية: الإدارة المستندة إلى النتائج، وإدارة المخاطر في المنظمة، وإدارة الأداء؛ وإطار للمساءلة والرقابة الداخلية] بموجب الإطار الجديد.</p>

<sup>1</sup> لغرض تقييم حالة التوصيات، تقرّر لجنة المراجعة في الفاو فئات "تُفدّت"، "قيد التنفيذ"، إجراء متفق عليه إنما معلقٌ و"غير متفق عليه".

<p>سوف يعالج نائب المدير العام/مكتب المدير العام المساعد/شعبة تكنولوجيا المعلومات حوكمة الترتيبات الداعمة كجزء من مشروع خارطة الطريق للإنفاق الرأسمالي في تخطيط الموارد في المؤسسة. ويتوفر في مركز الخدمات المشتركة وفي شعبة تكنولوجيا المعلومات اتفاقات خدمات لدعم إدارة مخاطر النظام. وسوف تُضاف اتفاقات خدمات أخرى تغطي الإطار الإجمالي لدعم الأداء (مثل المكاتب الميدانية) عام 2016 كجزء من نموذج الدعم. وفي ما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أنجزت الفاو بنجاح كشوفاتها المالية الأولى (2014) الممتثلة لهذه المعايير عام 2015. وأما بالنسبة إلى تحديد ترتيبات فعالة للدعم والحوكمة على المدى البعيد فيما خص إدارة المخاطر في المنظمة، يشير مكتب المفتش العام إلى أنه في سبتمبر/أيلول 2015، وافق كل من مجلس إدارة الإنفاق الرأسمالي والمدير العام على تخصيص مبلغ 300.000 دولار أمريكي للمبادرة بعنوان "تقييم نظام تخطيط موارد المنظمة وخارطة الطريق ذات الصلة"، والتي سوف تقوم، من بين أمور أخرى، بتقييم النموذج العالمي لدعم عملية تخطيط الموارد في المؤسسة ومراجعة الترتيبات الحالية في مجال الحوكمة من أجل إدارة مخاطر النظام وغيرها من نظم تخطيط الموارد في المؤسسة، كما يوصي به مكتب المفتش العام.</p>	<p>قيد التنفيذ</p>	<p>نائب المدير العام/مكتب المدير العام المساعد/شعبة تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>الفقرة 20 من تقرير عام 2013</p>	<p>تمنح الإدارة الأولوية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير [مراجعة مكتب المفتش العام] من أجل إدارة مخاطر النظام التي تم تحديدها ما بعد التعميم والمخاطر المتعلقة بمشاريع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وضمان أن تقوم المنظمة وبكفاءة بإعداد كشوفات مالية تمتثل لتلك المعايير.</p>	<p>-2</p>
---	--------------------	---	------------------------------------	--	-----------

<p>تلحظ الوثيقة FC157-15 تقريراً مرحلياً عن المساءلة وإطار الرقابة الداخلية. وقد أصدرت سياسة المساءلة في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2014. وهي تحدّد المعايير الأساسية والأهداف للرقابة الداخلية. كما أن إتمام إطار الرقابة الداخلية سوف يدعم تنفيذ سياسة المساءلة، بما في ذلك في ما يخص شبكة المكاتب الميدانية.</p>	<p>قيد التنفيذ</p>	<p>نائب المدير العام/ مكتب دعم اللامركزية</p>	<p>الفقرة 22 من تقرير عام 2013</p>	<p>تنظر المنظمة في المزيد من الحوافز والمعوقات المتعلقة بإدارة الإقليمية والقطرية من أجل تحسين الأداء والرقابة الداخلية</p>	<p>-3</p>
<p>بدأ مكتب المفتش العام في 2015 بتجربة استخدام التصنيفات الإجمالية للتخصيص في تقارير المراجعة الخاصة بالمقر الرئيسي وبالمنظمة التي يصدرها. وفي بعض الحالات، ارتبط ذلك بتحليل سلّم النضج.</p>	<p>تُفُذت</p>	<p>مكتب المفتش العام</p>	<p>الفقرة 6-1 من تقرير عام 2014</p>	<p>يسعى مكتب المفتش العام إلى تنفيذ، في تقارير مراجعة أخرى حول مواضيع خاصة بالمقر الرئيسي أو بالمنظمة، سلّم التقييم [التصنيف] المستخدم في تقارير المراجعة الصادرة عن المكاتب الميدانية.</p>	<p>-4</p>